

الجمارك والمساعدات الإنسانية

أي سلعة مادية تعبر الحدود الوطنية أو تدخل الأراضي المدمجة في أي بلد يجب أن تمر عبر مستوى معين على الأقل من الإجراءات الرسمية وإجراءات الرقابة الحكومية. تُعرف هذه الإجراءات بالعامية باسم "الجمارك"، ومع ذلك قد تكون هناك أسماء وكالات محددة لكل بلد معني. ستنطبق اللوائح الجمركية في جميع السياقات تقريبًا على جميع الأفراد والكيانات المحددة قانونًا ضمن الاختصاص القانوني للبلد المعني. يمكن أن تكون لهذه اللوائح القانونية آثار بعيدة المدى بالنسبة إلى الانتهاك أو عدم الامتثال، بما في ذلك حجز البضائع ومصادرتها والغرامات والاعتقال والاحتجاز والملاحقة الجنائية الكاملة. ستكون لكل دولة معاييرها وأنظمتها الخاصة المتعلقة باستيراد السلع ذات الصلة بالأعراف الاقتصادية أو القضائية أو الثقافية أو تصديرها داخل الأراضي المعنية. يجب أن يكون أي شخص أو كيان يعمل في أي بلد لأي سبب من الأسباب على دراية بهذه اللوائح ويسعى إلى الامتثال الكامل لها في جميع الأوقات، حتى لو كان الامتثال يعني اتباع عملية الإعفاء المناسبة.

تتمتع المنظمات الإنسانية أحيانًا بميزة لتسهيل التخليص الجمركي في حالات الطوارئ؛ ليس فقط المنظمات غير الربحية المسجلة قادرة في كثير من الأحيان على التقدم بطلب للحصول على بعض أشكال الإعفاء الضريبي أو الرسوم في الحالات غير الطارئة، يتم التنازل أثناء الاستجابات الطارئة عن العديد من لوائح الاستيراد على المستجيبين الإنسانيين أو تخفيفها من قبل البلدان المتضررة من الكوارث، أو البلدان المجاورة للبلدان المتضررة. غالبًا ما تتولى الأمم المتحدة دورًا رائدًا في اتخاذ الترتيبات المناسبة مع الحكومات فيما يتعلق بالوصول السريع إلى إمدادات الطوارئ حيث إن التدفق المادي لإمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ ضروري في الأيام الأولى للاستجابة. كما قامت الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بإعداد "اتفاقية نموذجية" (أقرتها اللجنة الفنية الدائمة في عام 1996) مع المنظمة العالمية للجمارك. يمكن اعتماد الاتفاقية النموذجية من قبل أي دولة، ووضع الأساس لعملية الإعفاءات وتبسيط الأعمال الورقية والتعريف المسبق والتخليص العاجل لبعض مواد الإغاثة والتسوية الشاملة لعملية الاستيراد والتصدير. قد تحاول مجموعات اللوجستيات نيابة عن المنسق المقيم للأمم المتحدة (UNRC)/منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OHC) الاستفادة من هذه المزايا لجميع المنظمات الإنسانية في حالات الطوارئ.

فيما يلي بعض المشاكل التي تواجه المنظمات الإنسانية أثناء حالات الطوارئ:

- الإجراءات الجمركية المعقدة التي تسبب تأخيرات تؤدي إلى ازدحام في موانئ الدخول (المطارات وحدود الطرق والموانئ) ما يؤثر على وقت الاستجابة للسفن المغذية وعربات السكك الحديدية، وعلى تدفق البضائع.
- تدفق كميات كبيرة من إمدادات الطوارئ إلى بلد ما، ما يسبب مشاكل في الجمارك.
- متطلبات إدارية معقدة وغير شفافة، تتعلق غالبًا بالتوثيق.
- ارتفاع تكاليف معالجة المعلومات التجارية.
- قد يؤدي وجود مستوى عالٍ من الضغط وعدد كبير من الشحنات في وقت قصير إلى أخطاء في التوثيق وعدم فهم متطلبات الاستيراد.

دور سلطات الجمارك

تتعلق الجمارك بكل من استيراد البضائع المادية وتصديرها. كان الاستيراد والتصدير مقصورًا بشكل كلاسيكي على نقل البضائع المادية عبر حدود دولية معترف بها قانونًا، ومع ذلك فقد نمت التطورات في التكنولوجيا والتغيرات في السياسة التجارية لتشمل - في بعض الحالات - النقل الإلكتروني للمعلومات الإلكترونية مثل البرمجيات الاحتكارية وحتى الملكية الفكرية مثل عمليات التصنيع. الاستيراد هو نقل البضائع المادية إلى بلد الإقليم أو الولاية أو المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، بينما التصدير هو حركة وشحن البضائع خارج الإقليم المذكور. لإدارة عملية الاستيراد والتصدير القانونية والمراقبة والإشراف عليها يمكن للسلطات الوطنية تحديد وإنشاء عدد واحد أو عدد محدود من سلطات الجمارك التي تعمل في أراضي الدولة المعنية وتنفيذ اللوائح الوطنية. اعتمادًا على البلد، يمكن أن تكون لسلطات الجمارك أسماء مختلفة، وتمارس مستويات مختلفة من التدقيق والمراقبة.

إن سلطة أو سلطات الجمارك القائمة هي بحكم تعريفها الوكالات الحكومية الوحيدة المخولة بالسيطرة الكاملة على الواردات والصادرات التجارية، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا التمييز ضبابيًا أو لا يتم احترامه بالكامل في أوقات الطوارئ أو الاضطرابات المدنية. يجب أن تكون الوكالات أو الأشخاص الذين يحاولون استيراد أو تصدير أي شيء لأي سبب من الأسباب على دراية بهوية السلطات المختصة، وأين تبدأ المسؤوليات وتنتهي.

باعتبارها امتدادًا مباشرًا لسلطة وطنية، فإن مكتب الجمارك من خلال الإنفاذ الاستباقي:

- تحمي البيئة والسلامة العامة والصحة والأخلاق من خلال حظر التجارة الدولية في المواد غير المشروعة مثل المواد المخدرة والأسلحة والذخيرة وأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض والنفائات الخطرة والسلع منتهية الصلاحية أو المزيقة أو دون المستوى.
- تمثل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية وتتخذ التوجيه القانوني من السلطة المركزية للبلد أو الولاية أو المنطقة شبه المستقلة التي تتدفق منها البضائع.
- تدر عائدات من خلال تحصيل وفرض التعريفات التجارية.
- تنسق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي لمنع الجرائم العابرة للحدود، مثل حركة المخدرات والسيارات المسروقة والبضائع المهربة.
- تعزز امتثال التاجر الطوعي من خلال جودة خدمة العملاء.
- تسهل التجارة المشروعة.

في إطار جهودها لتحقيق التحديات المذكورة أعلاه والاستجابة لها بفعالية وكفاءة وتقليص الفجوة بين الاحتياجات المتوقعة والموارد المحدودة، يتعين على سلطة جمركية معينة تدريب موظفي سلطات الجمارك وإبلاغهم بشكل استراتيجي، وجمع الإحصاءات والبيانات التجارية وتجميعها. تطبق إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم بشكل عام إجراءات وعمليات مماثلة، وتعتمد سرعة التخليص إلى حد كبير على الضوابط التي يتطلبها التشريع ودرجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإعفاء من الرسوم والضرائب

بالإضافة إلى إنفاذ القوانين الوطنية التي تنظمها سلطات كل بلد معني، فإن سلطات الجمارك مكلفة أيضًا بتحصيل

الرسوم الجمركية والتعريفات. تختلف طبيعة هذه التكاليف وأنواعها من بلد إلى آخر، ويتم وضعها من قبل السلطات الوطنية لزيادة الإيرادات من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وحماية الصناعات الوطنية، وحتى منع انتشار العناصر الحساسة أو المتعلقة بالأمن. تخضع رسوم الاستيراد والتصدير عادة لما يسمى "الجدول"؛ عادة ما تكون جداول الرسوم/التعريفات مصحوبة بالتشريعات الوطنية ويتم نشرها على نطاق واسع وإتاحتها للكيانات التجارية وشركات النقل. عادةً ما يتم تحديث هذه الجداول على أساس منتظم، ومن واجب أي وكالة أو شخص يقوم باستيراد أي شيء أو تصديره فهم هذه اللوائح والالتزام بها.

قد تقوم سلطات الجمارك أيضًا بتحصيل رسوم وجبايات معينة عند الاستيراد، بناءً على أساس الوكالة، مثل:

- رسوم بيان الاستيراد - على المنتجات المستوردة.
- طوابع الإيرادات - لوثائق معاملات معينة تتطلب لصق الطوابع بموجب القانون.
- ضريبة تنمية البترول - على المنتجات البترولية.
- رسوم التسجيل - للمستوردين لأول مرة.

قرار إعفاء البضائع المستوردة إلى بلد أو إقليم لأغراض إنسانية من دفع الرسوم والضرائب الأخرى هو قرار سلطات البلد بالكامل. في حالة حدوث حالة طوارئ، لا سيما حالة الطوارئ السريعة، قد تكون هناك تشريعات مخصصة من السلطات الوطنية تؤثر على عملية الاستيراد أو الرسوم، أو تؤدي إلى التنازل عن الرسوم بشكل مثالي أو تسهيل عملية الاستيراد بشكل كبير. بسبب طبيعتها الخاصة، عادة ما تفتقر هذه التغييرات إلى تعليمات مفصلة حول التنفيذ العملي. ويرجع عدم وجود مبادئ توجيهية بشأن كيفية تطبيق التشريعات المخصصة إلى أن معظم البلدان ليست مستعدة لمواجهة حالات الطوارئ في مجال الجمارك المحدد.

يعتمد ما إذا كان يمكن استيراد عنصر أو سلع معينة متبرع بها إلى بلد ما دون دفع ضرائب على قرارات الحكومة المحلية بشأن:

- سياسة استيراد المساعدات الإنسانية الوطنية.
- السلع المؤهلة بموجب تلك السياسة.
- الجهات الفاعلة المعفاة من الضرائب.

من الضروري أن يكون المانحون ومنظمات صنع القرار في الأصل على دراية بتأثير الضرائب على تكاليف التشغيل أثناء وضعهم لاستراتيجيات الاستجابة الخاصة بهم.

قد لا تصنف سلطات الجمارك كل كيان على أنه "ذو مصلحة عامة" أو "خيري" ويمنح الامتياز المتنازل عن الرسوم المرتبط به. يجب على المنظمات الإنسانية التي تتعامل مع نظرائها المحليين التأكد من أن النظير المحلي الذي يتلقى البضائع هو كيان مسجل معفى من الرسوم الجمركية، وإذا كان الإعفاء المحلي مطلوبًا، فإن نظيرتها هي الجهة التي تتولى طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية وتقديم جميع المستندات المطلوبة. لهذا الغرض، يجب أن يكون لدى النظير المحلي القدرة على معرفة الإجراءات ونقاط الاتصال واللوائح داخل إدارتها، من أجل تقديم الطلب بشكل صحيح. إذا لم تكن لديهم هذه المعرفة المحددة (ما هي السلع المحظورة أو المقيدة، والحصص، وما إلى ذلك) أو لم يكونوا على دراية

بالمتطلبات والأوراق، فمن المفيد طلب المشورة من الوزارات المحلية والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة بالفعل ووسطاء الجمارك وخبراء الضرائب. هناك عناصر معينة على مستوى العالم تميل إلى التسبب في مزيد من التدقيق أكثر من غيرها، وقد تتطلب شهادة خاصة. على الرغم من أن اللوائح التنظيمية خاصة بكل بلد، يجب على المصدرين والمستوردين إيلاء اهتمام وثيق للفئات التالية عند التخطيط لأنشطة الاستجابة:

- الأدوية والمعدات الطبية - تميل البلدان إلى الاحتفاظ بقائمة الأدوية الأساسية التي تشير إلى ما يمكن تقييده
- المركبات وقطع غيار المركبات/الماكينات - يمكن استخدام اللوائح الخاصة بالمركبات لحماية الأسواق المحلية
- معدات الاتصالات - أجهزة الراديو أو هواتف الأقمار الصناعية أو المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدًا أو حتى أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية الأساسية
- العناصر ذات الاستخدام المزدوج - أي عنصر يمكن أن تكون له استخدامات عسكرية، مثل السترات الواقية من الرصاص أو معدات الكشف عن بُعد
- منتجات الكحول والتبغ

هناك اعتقاد خطأ شائع بأن السلع/المواد المعفاة لا تستلزم الإجراءات الجمركية. كأي نوع آخر من البضائع، يجب أن يقوم الأشخاص المعنيون والجمارك بجميع العمليات ذات الصلة من أجل الامتثال لقانون الجمارك. يجب توثيق كل شحنة، وفي حالة البضائع/المواد المعفاة، يشمل ذلك شرطًا إضافيًا، هو التصديق أو إثبات وضعها على أنها معفاة.

الكيانات المشاركة

ومع تدفق البضائع إلى الخارج وإلى البلدان، هناك عدد من الأطراف التي قد تكون على اتصال بعملية المناولة والتخليص أو تشارك فيها. وفيما يلي قائمة غير شاملة بالأطراف التي قد تشارك في الاستيراد والتصدير الجمركي:

الشاحن - أي فرد أو كيان قانوني يقوم بالتنسيق و/أو الدفع و/أو التصرف بشكل قانوني بصفته مالك البضائع المنقولة من نقطة إلى أخرى.

المرسل إليه - أي فرد أو كيان قانوني يتلقى شحنة. للشحنات الدولية، يجب أن يكون المرسل إليهم مسجلين بشكل قانوني في بلد الاستقبال، ويكونوا مسؤولين في النهاية عن الأعمال الورقية والشرعية واستلام البضائع. يمكن أن يكون المرسل إليه والشاحن نفس الكيان. والشحنة هي من الناحية القانونية باسم المرسل إليه، ولكن يجوز لطرف ثالث، تبعًا لترتيبات الشحن التعاقدية، أن يدفع للسلطات الجمركية مباشرة مقابل الرسوم، بل ويجوز له أن يستلم الشحنة عند نقاط الدخول إلى بلد ما.

طرف الإخطار - أي فرد أو كيان قانوني يتم إخطاره بمجرد وصول شحنة دولية. يمكن أن تكون أطراف الإخطار هو المرسل إليه، أو يمكن تحديد الأطراف الثالثة المسؤولة عن عملية التخليص. لا يلزم أن يكون أطراف الإخطار مسجلة قانونًا في أي بلد، ولكن يجب أن تكون على الاتصال بالمرسل إليه.

المخلصون الجمركيون/وكلاء التخليص الجمركي - وكلاء التخليص والوسطاء هم أفراد أو كيانات تسهل حركة البضائع من خلال العملية الجمركية. عادة، هم مقدمو خدمات خاصون يسعون للربح ولديهم شكل من أشكال الاعتماد لتسهيل

الجمارك في مواقع وسياقات محددة. يجب أن يكون الوسطاء والوكلاء على دراية كاملة بالإجراءات الجمركية وأن يوضحوا جميع احتياجات الأعمال الورقية. كما أنهم عادة ما يعملون على عمولة أو للتغذية.

شركات التفتيش المستقلة - الشركات التي تجري اختبارات بصرية ومادية وحتى معملية للبضائع الواردة. عادة ما تكون شركات التفتيش منفصلة قانوناً عن السلطات الوطنية، وعادةً ما يُتوقع من الوكالات التي تخضع للتخليص أن تدفع تكاليف التفتيش.

وكلاء المناولة الأرضية - الشركات أو الكيانات المكلفة بنقل البضائع داخل وخارج السفن، وحول المرافق الجمركية. يمكن إدراج تكاليف المناولة الأرضية في العقود، أو تقديم فواتير مباشرة إلى عملية التخليص.

وكلاء الشحن - اعتماداً على شروط عقد النقل، قد يكون وكلاء الشحن مسؤولين بشكل مباشر عن التخليص الجمركي، ويعملون وكيلاً للتخليص.

سلطات الجمارك - الوكلاء والممثلون المباشرون للسلطات الجمركية المعنية. اعتماداً على السياقات، قد يشارك مسؤولو الجمارك بشكل كبير في كل خطوة من العملية أو قد يستعينون بمصادر خارجية للعملية لأطراف ثالثة أخرى. ستكون للسلطات الجمركية الكلمة المطلقة في عملية وقانونية البضائع المستوردة والمصدرة.

السلطات والإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة - قد تلعب العديد من الوكالات الحكومية دوراً في عملية الاستيراد والتصدير، اعتماداً على العنصر أو الظروف أو الأطراف المعنية، وقد تشمل هذه الكيانات وزارات الصحة والزراعة أو وزارة الخارجية أو الوزارة المالية أو وحدة/مكتب التخفيف من الكوارث أو وزارة الاتصالات أو الدفاع العسكري والمدني، أو الأطراف المعنية الأخرى.